

أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية

عبد الحق بوعتروس

أستاذ محاضر قسم علوم التسيير

جامعة منتوري قسنطينة

ملخص

تتأثر الأسعار المحلية بالتغيرات في أسعار صرف العملات، و انطلاقا من فرضنا القائل بأن أنظمة سعر الصرف الثابتة تحقق نوعا من الاستقرار في أسعار الصرف و بالتالي الأسعار المحلية، إلا أنه نجد اليوم الكثير من دول العالم تتحرك صوب نظم أسعار الصرف العائمة رغم ما تتميز به من تقلب أسعار صرف العملات فيها، لذلك فإن هذه الورقة تهدف إلى بحث آثار تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة، و كذا إبراز قنوات انتقال تلك الآثار إلى الأسعار المحلية.

Abstract:

The changes in exchange rate can affect the domestic prices; our hypothesis is about the fixed exchange rate regime which can realize a stability in exchange rate and domestic prices. But many countries move to the floating exchange rate regime, which is characterized by various volatilities.

This paper attempts to examine the relationships between the changes in the exchange rate and domestic prices among the exchange rate regimes; and aims to discover the channels which transmit these impacts to the prices.

مقدمة

إن مسألة الانتقال من سعر الصرف إلى مستوى الأسعار المحلية مسألة معقدة إلى حد ما، و لم يحسم أمرها بعد في الكثير من الدول، فالعلاقة بين حركات سعر الصرف و الأسعار المحلية تبدو بديهية، إلا أن الأمر ليس بالهين كما يوحي به التحليل الفكري المجرد، فعلى الرغم من الدروس و الخبرات المستفادة من التاريخ النقدي عبر العالم التي تشير إلى أن هناك علاقة أكيدة بين سعر الصرف كمتغير اقتصادي و الأسعار المحلية، و ذلك بالارتباط و التطورات التي عرفها نظام سعر الصرف ذاته، من نظام ثابت إلى نظام وسط، ثم نظام مرن؛ و ما ارتبط بكل ذلك من تغيرات في سياسة سعر الصرف المنتهجة في ظل كل نظام، و اتخاذ هذه الأخيرة في بعض

الحالات كأداة لمكافحة التضخم -سياسة تثبيت سعر الصرف أو استهداف نسبة التضخم-.

فأسعار الصرف يمكن أن تتغير في كلا النظامين، سواء بتدخل السلطات النقدية في حالة الترتيبات الثابتة لسعر الصرف، أو بدون تدخلها كما هو الحال في ترتيبات سعر الصرف المرن.

و انطلاقا من فرضنا القائل بأن نظام سعر الصرف الثابت و الشبه ثابت هو الأقرب إلى الحفاظ على معدلات تضخم في حدودها الدنيا (استقرا الأسعار المحلية) ، فلماذا يتحرك العالم اليوم صوب التعويم؟ رغم ما يحمل في طياته من ضغوط تضخمية، بناء على أحد سماته الأساسية المتمثلة في الثقل الشديد، السريع و العنيف أحيانا في أسعار صرف العملات . و من تم فما هي آثار تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة؟ و ما هي قنوات انتقال ذلك الأثر إلى الأسعار المحلية؟

هذا ما يشكل موضوع دراستنا في هذا لبحث، و كل ذلك من خلال عرض و تحليل المحاور التالي بيانها:

1 - ماهية سعر الصرف و أهميته.

أ - مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من وحدات عملة معينة مقدرا بوحدات من عملة دولة أخرى⁽¹⁾. كما ويمكن أن يعرف بطريقة عكسية لما سبق، حيث يعرف بأنه عبارة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر، إن سعر الصرف لا يخرج عن كونه عبارة عن علاقة نسبية بين عملتين مختلفتين ، مع العلم أن التعريف الشائع والأكثر إستعمالا في الأدبيات الإقتصادية هو التعريف الأول .

ب -أهمية سعر الصرف : يشتق سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول " وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الإقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي "⁽³⁾.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج⁽⁴⁾ وما يرتبط بذلك من آثار إرتدادية أو إنعكاسية على جل المتغيرات

الإقتصادية، لذلك يمكن إعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو من أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الإقتصادية بشكل مرض وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام. ومن أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيئ وغير مرض يؤدي إلى إزدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات إنكماشية على الإقتصاد في كامل جوانبه.

2 - أنظمة سعر الصرف و الأسعار المحلية:

أ - أنظمة سعر الصرف عبر التاريخ النقدي: تطورت أنظمة سعر الصرف تطوراً كبيراً في القرن الماضي بالارتباط و التطورات العالمية في جميع مناحي الحياة، تلك التطورات تمثلت بشكل خاص في حصر تغيرات سعر صرف العملة ضمن مجال مغلق من جانب و مفتوح من الجانب الآخر حسب النظام المنتهج، إما الثبات المطلق أو المرونة اللانهائية أو بين الثبات و المرونة (الوسط)، وعليه فإن الجدول رقم (1) التالي يبين لنا ترتيبات سعر الصرف السائدة في وقتنا الحالي.

الجدول رقم (1) ترتيبات سعر الصرف

الترتيبات الثابتة	الترتيبات الوسيطة	الترتيبات المرنة
- اتحادات العملة	- الربط القابل للتعديل	- أسعار الصرف العائمة الموجهة
- مجالس العملة (الدولة)	- الربط المتحرك	- أسعار الصرف العائمة الحرة
- أسعار الصرف الثابتة بحق	- الربط بسلة عملات	/
/	- المناطق أو النطاقات المستهدفة	/

المصدر: صندوق النقد العربي: نظم و سياسات سعر الصرف، أبو ظبي، 2002، صص 24-25

إن ما يفصل هذه الترتيبات عن بعضها البعض متعلق بسياسة الدولة، فما يفصل الترتيبات الثابتة عن الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة الرامية إلى التثبيت تمثل التزاماً مؤسسياً. بينما ما يفصل الترتيبات الوسيطة عن العائمة هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره. (frankel 2002)

أما عن تطور نظم سعر الصرف عبر التاريخ النقدي فإن الجدول رقم (2) التالي يورد لنا سردا تاريخيا عن أنظمة سعر الصرف التي شهدتها العالم منذ سنة 1880.

الجدول رقم (2) أنظمة سعر الصرف عبر التاريخ النقدي 1880-2000

1917-1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم.
1945 - 1919	قاعدة الصرف بالذهب؛ التعويم؛ التعويم الموجه؛ اتحادات العملة؛ تعويم محض.
1971 - 1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز؛ التعويم (كندا) أسعار صرف ثنائية/متعددة
2000 - 1971	تعويم حر؛ تعويم موجه؛ ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة؛ أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة؛ مجالس العملة.

المصدر: صندوق النقد العربي: نظم و سياسات سعر الصرف، أبو ظبي، 2002 ص 41.

ب - نظم سعر الصرف و التضخم: تشير التجارب إلى أنه تمة علاقة أكيدة بين سعر الصرف السائد في أي نوع من أنواع الترتيبات المشار إليها سلفا و الأسعار المحلية، رغم الاختلاف المسجل في حدة تلك العلاقة من دولة إلى أخرى تبعا للخصائص المميزة لاقتصاد أية دولة، و قد استخلص أحد الاقتصاديين ⁽⁵⁾ من الأدلة الفعلية عن نظم أسعار الصرف خلال قرن من الزمان بعض النتائج بشأن معايير اختيار ترتيبات سعر الصرف منها ما يتعلق بالتضخم ؛ حيث لاحظ أن معدلات التضخم في الأسعار كانت الأدنى في فترتي قاعدة الذهب و قابلية الدولار للتحويل حتى عام 1971؛ كما أشار إلى أن أسعار الصرف الآخذة بالانخفاض ترتبط بتضخم مرتفع. فضلا عن ذلك هناك من الدراسات بشأن ترتيبات أسعار الصرف و علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية منها الأسعار الداخلية، حيث أوردت سلاسل زمنية لـ 14 بلدا متقدما في الفترة بين 1880 و 1995 فيما يتصل بثلاثة متغيرات رئيسية، وهي؛ التقلبات في أسعار الصرف مقاسة بوصفها معدل التغير في لوغرم أسعار الصرف ، التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و النمو في نصيب الفرد من الدخل. و خلصت إلى أنه في فترة قاعدة الذهب حيث اتسم سعر الصرف بالاستقرار الشديد أتبعته معظم الدول أسعار الصرف الثابتة، و في الفترة ما بين الحربين ؛ -حيث اتسم سعر الصرف بعدم الاستقرار الشديد باستثناء قاعدة الصرف بالذهب (1931/1926) كان لدى معظم الدول شكل أو آخر من التعويم، و في ظل نظام بريتون وودز (عدا كندا خلال الفترة 1960/1950 التي انتهجت نظام التعويم) كان

لدى معظم البلدان ربط قابل للتحويل، و منذ عام 1971 تقيدت معظم البلدان بالتعويم الموجه الذى اتسم بقدر معتدل من التقلب⁽⁶⁾.

و فيما يتعلق بالتضخم، بلغ أدنى مستوى له في أثناء قاعدتي الذهب و الدولار (بريتون وودز)، و بلغ أعلى مستوى له أثناء فترات الحروب، بينما اتسمت فترة السبعينات و أوائل الثمانينات بالارتفاع النسبي للتضخم، وقد انخفض التضخم منذ أواسط الثمانينات.

هذا و تشير التجربة الحديثة فيما يتعلق بالتضخم و أسعار الصرف للبلدان التي يغطيها صندوق النقد الدولي للعقود الثلاثة الأخيرة؛ بناء على بعض الدراسات الحديثة⁽⁷⁾

التي صنفت البلدان العضوة في صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة فئات وفقا لنظام الصرف المنتهج: نظام التعويم، نظام الربط و النظام الوسيط. و وفقا لهذا التصنيف توجد في البلدان التي تأخذ بنظام التعويم أعلى معدلات نمو و معدلات تضخم عالية، بينما في البلدان التي تأخذ بنظام الربط يوجد فيها أدنى معدلات تضخم، ونفس النتيجة توصل إليها بعض الاقتصاديين (ص36) حيث تم ترتيب أنظمة سعر الصرف حسب معدلات التضخم الأعلى، فاحتل النظام الوسيط المرتبة الأولى، تلاه نظام الصرف العائم، بينما وقع نظام الربط في المرتبة الأخيرة. وعليه فقد كانت النتيجة مؤيدة " للحكمة المشتركة و الدليل التاريخي اللذين يقولان أن عمليات الربط تؤدي إلى تضخم أقل". (ص36) ورغم ذلك هذا لايعنى أن الربط الجامد دون مراعاة التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية الداخلية و الخارجية كفيل بعلاج التضخم، كما أن التعويم قد لا يقترن بارتفاع معدلات التضخم خاصة في الدول المتقدمة. و رغم كل ذلك نجد هناك تحرك كبير من الدول صوب التعويم (ص31)، ففي الفترة من 1991 إلى 1999 انخفضت نسبة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تتبع نظام وسيط من 62% (98 بلد) إلى 34% (63 بلد) كما ارتفعت نسبة الدول التي تأخذ بالربط الجامد من 16% (25 دولة) إلى 24% (45 دولة) بينما ارتفعت نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم من 23% (36 دولة) إلى 42% (77 دولة)، كما ذهب الاقتصادي Frankel 2002 في آخر نظرة له على البيانات ذات الصلة إلى أن عدد كبير من البلدان الناشئة في العقد الماضي تحركت صوب التعويم بدلا من الربط الجامد. و هو ما لمسناه من خلال تجارب الكثير من الدول التي كانت معنية بتطبيق برامج للتكيف الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، و الذى كان يرى بأن أسعار الصرف المحددة في هذه الدول بعيدة عن الواقع و أنها مغالى فيها لأنها محددة إداريا (نظام الصرف الثابت ، نظام الربط)، لذلك ينبغي تصحيحها من خلال اتباع سياسة تخفيض

قيمة العملة حتى تصبح قريبة أو مساوية لسعر الصرف المحدد في السوق وهو ما يعنى دفع هذه الدول إلى تبني نظام الصرف المعتمد في الدول المتقدمة دون مراعاة للإنعكاسات السلبية لهذا الإجراء خاصة ما تعلق منها بالتضخم.

3 - تخفيض قيمة العملة و الأسعار المحلية:

إن هذه السياسة ظهرت وعم إستعمالها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إنتشرت موجة من تخفيضات قيمة النقدية التنافسية، ولكن من المؤكد أنها معروفة منذ القديم (8) ، ففي القرون الوسطى لجأ الأمراء إلى إتخاذ مثل هذا الإجراء لما أثقلت كاهلهم الديون المتراكمة عليهم، وكل ذلك للتخلص من القسم الأكبر من هذه الديون.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بالرغم من كونها معروفة منذ القديم إلا أنها أدخلت عليها تحسينات ولم يعد هدفها كما هو الحال في السابق التخفيض من عبء الديون، بل معالجة مشاكل ميزان المدفوعات ، فتخفيض قيمة العملة يعنى تخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للذهب أو لعملة أجنبية وهي تختلف عن مفهوم تدهور قيمة النقد الوطني الذي يحدث دون تدخل من قبل السلطات النقدية بل بشكل عرضي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب على العملات في السوق، فالتدهور يحدث نتيجة حركة تلقائية عفوية غير خاضعة لقرارات السلطات النقدية وإنما للظروف الإقتصادية المتغيرة باستمرار (9). كما ويمكن أن يعبر عن ذلك بمفهوم إنخفاض قيمة النقد والذي يعبر عن إنخفاض نسبة مبادلة بعض أو كل العملات الأجنبية بالعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي القائم على حرية التعامل بفعل تفاعل كل من قوى العرض والطلب أيضا .

أما تخفيض قيمة النقد، فهي عملية مقصودة وليس حركة عفوية، عملية تتم من قبل السلطات المسؤولة تحت ضغط ظروف معينة بغية تحقيق أهداف معينة كذلك، وعليه فإن تخفيض قيمة الوحدة النقدية في ظل قاعدة الأوراق النقدية الإلزامية هو زيادة قانونية لعدد الوحدات من النقد المحلي (الوطني) الذي تمثله وحدة النقد الأجنبية أو بعبارة أخرى هو تخفيض قانوني في مقدار وحدات النقد الأجنبية مقابل وحدة واحدة من النقد الوطني (المحلي) (10) وبالمقابل لعملية تخفيض قيمة النقد هناك مفهوم " تقويم العملة " (REEVALUATION) والذي يعنى أن السلطة المسؤولة تستطيع أيضا، تحت ضغط ظروف معينة ، أن تتخذ قرارا يقضي بتقويم عملتها مقابل عملات شركائها التجاريين في سوق الصرف، كما جرى مرات عديدة بالنسبة

لألمانيا (خاصة) التي اضطرت في كثير من الأحيان إلى تقويم وحدتها النقدية (المارك الألماني).

إن عملية تخفيض قيمة العملة تكون ممكنة فقط في الدول التي يسود فيها نوع من التدخل في تحديد سعر صرف عملتها (كما هو الحال في ظل نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب أو سعر التعادل في ظل نظام - بريتون وودز - أو أي ترتيبات أخرى من شأنها أن تحدد سعر الصرف بشكل إداري) أما في الدول التي تتبنى نظاما مرنا أو عائما بشكل مطلق لسعر صرف عملتها، فإنه لا يمكن بأي حال التكلم عن مثل هذا الإجراء و إنما نكون بصدد تغير أو تقلب في أسعار صرف العملات.

تعتبر سياسة تخفيض قيمة النقد على هذا النحو وسيلة متاحة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها ، من أجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات دون إتخاذها لإجراءات إنكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الحقيقي القومي بحيث يفترض انخفاض المستوى العام للأسعار فيها، فكثيرا ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الإقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان الحسابي ⁽¹¹⁾ كما حدث في فترة الكساد العالمي لعام 1931 حينما أقدمت عدة دول على إتباع هذه السياسة لعلاج مشكلة ميزانها الحسابي ⁽¹²⁾ ومن ثم يتضح لنا أن الهدف الأساسي لهذه السياسة هو علاج إختلال الميزان الحسابي خاصة إلا أن تحقيق ذلك دون تغذية الضغوط التضخمية في الداخل يتطلب توافر شروط معينة قلما نجدها متوفرة في البلاد النامية بشكل خاص.

تأثير تصحيح سعر الصرف في تغيرات الأسعار الداخلية:

تمارس سياسة سعر الصرف تأثيرات متباينة على الأسعار المحلية أو الضغوط التضخمية . وفي هذا المقام قبل الخوض في بحث العلاقة السببية التي تربط التغيرات في سعر صرف عملة دولة ما وأسعارها الداخلية ، سوف نتناول بالتحليل ظاهرة سعر الصرف باعتباره متغير إقتصادي، لتحديد طبيعته ، ثم مباشرة التحليل للوقوف على الأثر الإنتقالي لتصحيح سعر الصرف في البلاد النامية ، وكل ذلك من خلال بحث العناصر التالي بيانها :

1 - الإتجاهات الإقتصادية لسعر الصرف كمتغير إقتصادي

في هذا الخصوص يوجد أسلوبين للتحليل :

الأول : يعامل سعر الصرف كمتغير خارجي المنشأ ، فيؤخذ بعين الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر لتغير سعر الصرف على الأسعار الداخلية ، وذلك من خلال الآثار التي تحدثها على أسعار الواردات بشكل خاص ، وعلى الأسعار النسبية بشكل عام ، هذه الأخيرة التي تعمل على تحول الطلب بعيدا عن البضائع الأجنبية لصالح البضائع المحلية، على اعتبار أن إرتفاع أسعار واردات الدولة مقومة بعملتها الوطنية ، سوف يحول مستهلك هذه الدولة عن البضائع المستوردة إلى البضائع الوطنية ، وفي الوقت ذاته فإن إنخفاض أسعار صادرات الدولة (محل تصحيح سعر صرفها) مقومة بالعملات الأجنبية سوف يؤدي بالمستهلكين الأجانب إلى تحويل طلبهم من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية، ويلاحظ أن تحولات الطلب هذه المدفوعة بالتغيرات في سعر الصرف تؤثر في الأسعار الداخلية عبر قنوات عدة - نأتي على ذكرها لاحقا - .

الثاني : يعامل سعر الصرف كمتغير داخلي المنشأ، حيث يؤخذ في الاعتبار علاقات التأثير والتأثير فيما بين التغيرات الحادثة في سعر الصرف والأسعار الداخلية والمتغيرات الأخرى . بمعنى أنه في ظل هذا الاتجاه للتحليل الآخذ في الاعتبار سعر الصرف كمتغير داخلي المنشأ ، فإن إرتفاع الأسعار الداخلية المترامن مع تخفيض قيمة النقد يمكن أن يبرز للعيان من خلال :

- تأثير العناصر المختلفة على الأسعار الداخلية بصورة مستقلة عن تأثيرات سعر الصرف ، وتلك العناصر يمكن أن تؤثر على سعر الصرف في الوقت ذاته ، كما أن الآثار المستقلة يمكن أن تكون كبيرة .

- تغير سعر الصرف والعناصر التي تؤدي إلى إحداث تغيرات مبدئية في المتغيرات الأخرى التي ترتد مرة أخرى إلى سعر الصرف ذاته ، من شأنها أن تغير من حدة الآثار التي تحدثها سياسة تخفيض سعر صرف العملة على الأسعار في المدى الطويل، في هذا الاتجاه من التحليل، يمكن ذكر التغيرات الحادثة في أسعار الفائدة

الداخلية والخارجية والطلب الكلي وما يترتب عنها من آثار إرتدادية على سعر الصرف ، من شأنها أن تحد من الأثر التضخمي الناتج عن تغير سعر الصرف في إتجاهين ⁽¹³⁾ :

1 - إن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض أسعار الفائدة الخارجية المتزامن مع تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ، سوف تحولان الطلب إلى الأصول الوطنية ، الأمر الذي ينجر عنه تخفيف الضغط على سعر صرف العملة الوطنية ومن تم تلطيف الأثر الذي يمكن أن تحدثه سياسة التخفيض على الأسعار المحلية .

2 - إن الأثر الإرتدادي من الأسعار والطلب الكلي سوف يعملان في الاتجاه المضاد ، لزيادة التخفيض الأولي في سعر صرف العملة الوطنية وذلك من خلال الواردات التي سوف تتزايد في ظل تزايد الطلب الكلي من جهة ، والتحول المبدئي من البضائع الأجنبية إلى البضائع المحلية الذي سوف يقل بسبب إرتفاع الأسعار الداخلية .

إلا أن أغلب الدراسات التطبيقية تعتمد في تحليلها على إعتبار سعر الصرف متغير خارجي المنشأ ، حيث أن كل محددات الأسعار الداخلية بما فيها سعر الصرف ، تعامل على أنها متغيرات خارجية ، وبالمقابل فإن الإتجاه الثاني في التحليل يقلل من شأن سعر الصرف كعامل سببي ، حيث ينظر إلى التغيرات في الأسعار الداخلية بفضل التغير في المتغيرات الأخرى والتي تؤثر في سعر الصرف ذاته ، كترامن مع تغير سعر الصرف أكثر مما ينظر إليها كنتيجة لتصحيح سعر الصرف ذاته، وعلى ذلك فتحليل سعر الصرف كمتغير خارجي المنشأ يؤكد العلاقة السببية بين التغير في سعر الصرف والتغيرات الحاصلة في الأسعار الداخلية ، في حين أن تحليل سعر الصرف كمتغير داخل المنشأ يجعل هناك متغيرات مسئولة عن التغيرات الحادثة في الأسعار الداخلية بعيدة عن تخفيض سعر صرف العملة باعتباره إجراء مترامن مع إرتفاع الأسعار، ومن ثم تنقطع العلاقة السببية بين تغيير سعر الصرف وتغيرات الأسعار الداخلية ، باعتبار أن كلا من سعر الصرف والأسعار متغيرات داخلية تتحدد من خلال العناصر الاقتصادية الأساسية مثل السياسات النقدية والمالية ونمو الانتاجية ...الخ .

إنه لا يهمننا الجدل القائم بين الإتجاهين بشأن إعتبار سعر الصرف متغير خارجي أم داخلي أكثر مما تهمننا منطقية التحليل لأصحاب الاتجاه الأول فيما يتعلق بتخفيض سعر الصرف وما يأتي في ركاب ذلك من إرتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك طبقا للميكانيكية التي سنراها لاحقا .

ونجد هناك من أخذ بهذا الاتجاه و توصل إلى نتيجة تتفق والرأي الذي أخذنا به بشأن تخفيض قيمة النقد، حيث يرى أن التخفيض سوف يحدث زيادة في أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية وزيادة في تكاليف المعيشة وهذا يؤدي إلى زيادة في معدلات الأجور وتكاليف الإنتاج تماما وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار ⁽¹⁴⁾ ومنه فهذا التحليل يأخذ بسعر الصرف كمغير خارجي المنشأ .

2 - تحليل أثر تصحيح سعر الصرف في الأسعار الداخلية

يمارس سعر الصرف أثر على المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة وأن هذا التأثير سوف يكون برفع المستوى العام للأسعار ، كما أن هذا التأثير سوف يتعاضد كلما ازدادت أهمية صادرات ووردات الدولة بالنسبة للإنتاج والاستهلاك القوميين أي كلما ازدادت نسبة السلع القابلة للاستيراد وللتصدير إلى الاستهلاك المحلي ، زاد أثر تعديل سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي وكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير القابلة للمتاجرة زاد ذلك من اختلال الأسعار داخل الدولة. ⁽¹⁵⁾

وبصفة عامة ، يتوقف أثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار المحلية على نوعية أو طبيعة السلع المستوردة ، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على طريقة استجابة البنك المركزي في الدولة لزيادة الطلب الكلي والطلب على الائتمان ⁽¹⁶⁾ .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الصغرى تعاني من ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار أكثر من غيرها من الدول الأخرى خاصة تلك الدول التي لها وزن كبير في السوق العالمي.

ويتضح لنا مما سبق أن سياسة التخفيض تنعكس على سلع فردية معينة تلعب دورا حاسما في التجارة الخارجية للدولة، أو في المكون الأجنبي لمنتجاتها المحلية والاستهلاكية بشكل عام ، ومن ثم يظهر الأثر بوضوح على أسعار هذه السلع. إذ تنقصر أسعار السلع المحلية إلى الأعلى بالتزامن والتخفيض محدثة مزيدا من الزيادات السعرية في عدة سلع . وهكذا تؤدي إلى حدوث الضغوط التضخمية ، تلك الضغوط التي عادة ما تبدأ بزيادة أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية بالنسبة إلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة الدولية ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الأولى وخفض الكميات المطلوبة منها محليا. بينما ينخفض المعروض من السلع الأخيرة ويزداد الطلب عليها.

وقد أثبتت الدراسات أن نسبة زيادة الأسعار في السنة التي يحدث فيها التخفيض والسنة التالية له تكون أكبر من نسبة خفض قيمة النقد.⁽¹⁷⁾

ويلاحظ انه في الدول التي تنتهج سياسات رقابية على النقد والواردات (أو سياسة تدعيمية) من شأنها أن تضلل الآثار المحتملة على الأسعار المحلية من جراء سياسة التخفيض في قيمة العملة، وذلك بتكريسها علاقة اللاتعادل بين الأسعار والتكاليف الفعلية ، تلك العلاقة الناشئة عن طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في الدولة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الكتابات والأبحاث في مجال تخفيض قيمة النقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن التخفيض والتضخم يدوران في حلقة مفرغة ، حيث يؤدي التخفيض إلى التضخم ثم يؤدي التضخم إلى مزيد من التخفيض وهكذا.⁽¹⁸⁾

ويتضح ذلك من خلال التأثيرات السلبية على الدخل الحقيقي من جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن سياسة تخفيض قيمة النقد وما يأتي في ركاب ذلك من توقع سوء الأحوال الاقتصادية المستقبلية خاصة بشأن توقع زيادة الضغوط التضخمية وما يترتب عنه من زيادة التفضيل السلعي ومن ثم تغذية الضغوط التضخمية مرة أخرى .

بناء على هذا التحليل يمكن القول؛ بأن التزايد السريع في معدلات التضخم المشهود في الكثير من الدول النامية بالتزامن وتطبيقها لسياسة تخفيض قيمة العملة؛ يفسر بعض الشيء وجود ارتباط بين تغيير سعر الصرف والتغيرات في الأسعار الداخلية ، و هو ما لاحظناه في معظم الدول التي كانت محلا لتطبيق برامج للتكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث شكلت سياسة تخفيض قيمة النقد المحور الأساسي و القاسم المشترك للسياسات التي تضمنتها تلك البرامج (أنظر7). وإذا كان الأمر كذلك فما هي أهم القنوات التي يمكن أن تنتقل عبرها آثار التخفيض إلى الأسعار؟.

3 - قنوات انتقال آثار تغير سعر الصرف إلى الأسعار الداخلية:

لقد شكلت الضغوط التضخمية التي تولدها سياسة تخفيض قيمة العملة محور الكثير من الدراسات التي أبرزت القنوات الأساسية التي يعبر من خلالها أثر التخفيض إلى المستوى العام للأسعار الداخلية⁽¹⁹⁾، ويمكن بيان هذه القنوات فيما يلي :

- ارتفاع أسعار الواردات من السلع والمنتجات نهائية الصنع ، وما يرتب عنه من زيادة في نفقات المعيشة ، خاصة بالنسبة للدول النامية ذات الاختلال في هيكل وارداتها واقتصادها بشكل عام ، وما ينجر عن ذلك من مطالبة برفع الأجور و المرتبات والتي تعتبر عاملا هاما في دفع الضغط التضخمي .

- ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية مما ينعكس في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن تم ارتفاع أسعار المنتجات النهائية سواء كانت موجهة إلى السوق الداخلي أو السوق الخارجي ، بل الأمر يزداد تعقيدا إذا كانت موجهة إلى السوق الخارجي ، بحيث تواجه بعدم قدرتها على المنافسة الدولية في الأسواق العالمية وهذا ليس من الصعب بيانه بالنسبة لغالبية البلاد النامية التي انتهجت سياسة التخفيض .

- زيادة طلب المقيمين على السلع المحلية البديلة للسلع المستوردة ، فإذا لم تتمكن الدولة من مواجهة ذلك، فإن الأسعار لا محالة تتجه إلى الارتفاع ، خاصة في المدى القصير، انطلاقا من ضعف الطاقة الإنتاجية للبلاد النامية وقلة مرونتها وكذا ضعف قابلية سلعها للإحلال محل السلع المستوردة في غالب الأحيان ، والأمر يسرى كذلك على الزيادة المرتقبة للطلب العالمي على الصادرات الوطنية (سلع التصدير) التي يوزع إنتاجها بين السوقين الداخلي والخارجي فإذا لم تتمكن الدولة من مواجهة الطلب المتزايد بشقيه الداخلي والخارجي للأسباب السالفة الذكر ، فإن الأسعار الداخلية سوف تعرف مزيدا من الضغط باتجاه الإرتفاع طبعاً .

بناء على ما سبق ، فإن الأسعار الداخلية سوف تتجه نحو الارتفاع بفعل الزيادة في تكاليف السلع المستوردة مهما كان نوعها، استهلاكية أم استثمارية ، فبعد أن كان التضخم ناشئا عن زيادة الطلب ، سوف يصبح بعد التخفيض تضخما ناشئا عن زيادة التكاليف بوجه خاص لأن التخفيض يجر معه زيادة في الأجور والتي تمثل تكلفة لا يستهان بها في مكونات السعر .

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار محليا، يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة، وهذا ما يدفع بأصحاب المرتبات والأجور إلى المطالبة بزيادة مداخلكم ، وكل زيادة من هذا القبيل تؤدي إلى ازدياد حدة الضغوط التضخمية ، ويظهر ما يعرف " بحلزون الأجور الأسعار " (20) الذي لا يمكن السيطرة عليه، طالما أن أسعار الواردات مرتفعة بتأثير سعر الصرف، وتساعد على ارتفاع الأسعار الداخلية الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وهو انخفاض في الأجور الحقيقية ، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار الواردات

الداخلية في الإنتاج وتأثير ذلك على الأجور يعتبر من المصادر المباشرة للتضخم، ونظرا لعدم " مرونة الأجور والأسعار اتجاه الانخفاض ومرونتها اتجاه الارتفاع في الاقتصاد الحديث" ⁽²¹⁾ فإن معدلات التضخم سترتفع نتيجة لذلك.

أما إذا افترضنا جدلا بأن هناك إمكانية لتلبية الطلب المتزايد (الداخلي والخارجي) بزيادة الإنتاج ، فإن ذلك يولد عنه زيادة في المداخيل بفعل المضاعف الكينزي وما يترتب عنه من زيادة في الإنفاق الكلي أي (الطلب الكلي) وما يمكن أن يترتب عنه من زيادة في الأسعار.

فضلا عن كل ذلك ، فإن للتوقعات المستقبلية بشأن التخفيض المستمر لقيمة العملة دورا في دفع الطلب على السلع والمنتجات إلى الارتفاع وما ينجر عن ذلك من زيادة في الأسعار خاصة في الأجل القصير ، كما ويمكن أن يحدث ذلك بفعل انتشار موجات المضاربة بالسلع المستوردة ، حيث عادة ما يلجأ التجار إلى تقليص عرضهم للسلع المستوردة حتى ترتفع أسعارها.

من التحليل السابق ، يتضح لنا أن أسعار الصرف تؤثر في المستوى العام للأسعار الداخلية من خلال أثرها على :

أ - أسعار الواردات ، ويكون تأثير هذه الأخيرة في المستوى العام للأسعار عن طريق عدة قنوات :

- التغيرات المباشرة في أسعار المستوردات من السلع والمنتجات النهائية الصنع.
- الضغط على أسعار السلع والمنتجات الوطنية والتي تتنافس مع تلك المستوردة من الخارج .

- تغيير تكاليف المنتجات الوطنية التي تستخدم مدخلات مستوردة في عملياتها الإنتاجية.

ب - تحولات الطلب ، فانطلاقا من تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي سوف يترتب عنه تغيرا في الأسعار النسبية التي تعمل على تحويل الطلب إلى البضائع المحلية بدلا عن الأجنبية إن كانت الظروف مواتية لإحلال ذلك، ويحدث العكس تماما بالنسبة للمستهلكين الأجانب كنتيجة لإنخفاض أسعار صادرات الدولة المخفضة لقيمتها، (تلك الصادرات مقومة بالعملات الأجنبية) فإن المستهلكين الأجانب يقبلون على البضائع الأجنبية المستوردة بدلا من البضائع المحلية، ومن ثم فإن تحولات

الطلب هذه تؤثر في الأسعار الداخلية عبر القنوات التالي بيانها :

- الأسعار الداخلية للمواد الأولية الداخلة في التجارة الدولية، والتي تتمتع بحساسية كبيرة في الأسواق العالمية (القمح ، الصوف ... إلخ) تجاه الإرتفاع ، وزيادة صادراتها ينعكس على زيادة الطلب الكلي الداخلي ومن ثم يزيد من ضغط الطلب وما يرافقها من زيادة الطلب على العمل وتكاليف العمل.

- تكاليف العمل (الأجور والمرتبات) فهي تقع تحت وطأة أسعار الإستهلاك ونفقات المعيشة ، فارتفاع هذه الأخيرة يعني إنخفاض الأجور الحقيقية، الأمر الذي يؤدي بالعمال إلى العمل بصورة مستمرة على تحسين وضعهم من خلال المطالبة برفع الأجور ومن ثم الإرتفاع المبدئي للأسعار الداخلية وكل ذلك بفعل تخفيض قيمة العملة.

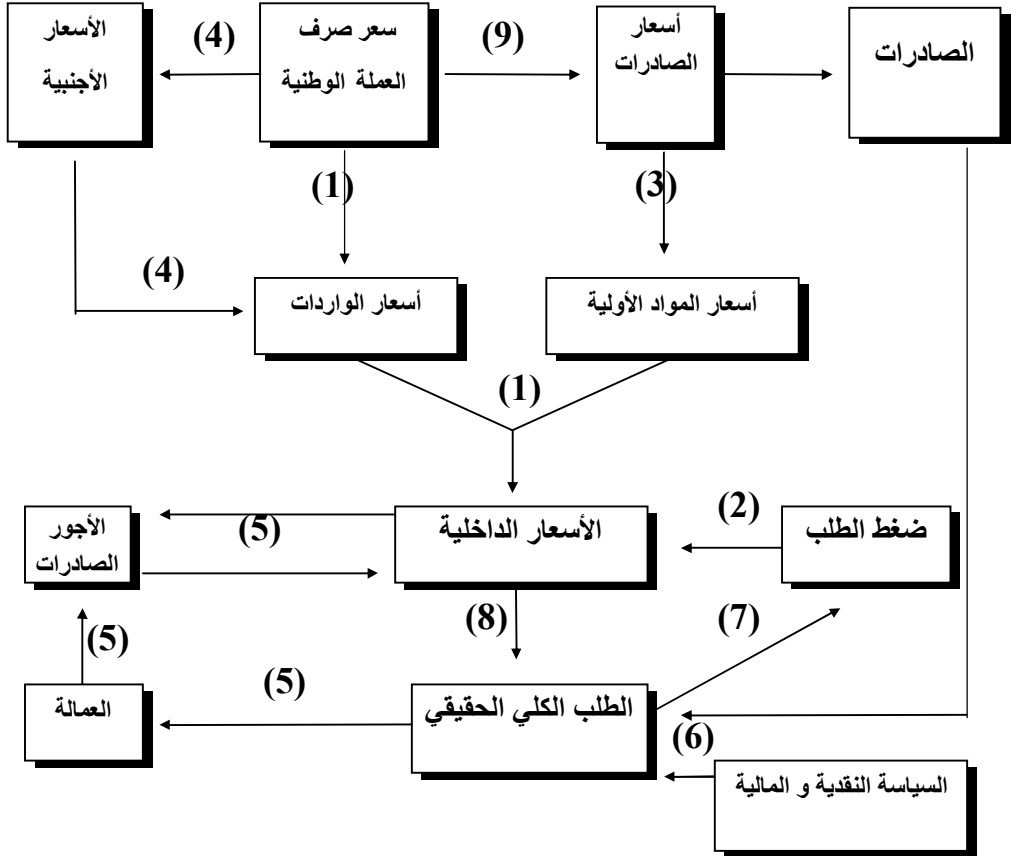
- التخفيض في قيمة النقد الوطني سوف يحدث تأثيره في الأسعار الأجنبية ، لأن إنخفاض قيمة النقد الوطني تعني بالمقابل إرتفاع قيمة النقد الأجنبي، وهذا يعمل على تطيف الضغط على الأسعار الوطنية من خلال إنخفاض أسعار الواردات الأجنبية (الصادرات الوطنية بالعملة الأجنبية) والتي يمكن أن تشكل جزءا هاما من واردات الدولة (المخفضة) لاحقا في شكل سلع وسيطة ونهائية الصنع.

إن هذا التحليل، يصلح في ظل ثبات العوامل الأخرى (مالية ، نقدية) ومنه نخلص إلى أن آثار التخفيض على المستوى العام للأسعار يتوقف على السياسات التي يمكن أن تتبعها السلطات في هذا الخصوص (بالتزامن مع التخفيض) خاصة ما تعلق منها بعرض النقود، حيث أن إنخفاض العرض النقدي يؤدي إلى إمتصاص جزء من هذا الأثر التضخمي ، على حين أن زيادة العرض النقدي من شأنها أن تقاوم الأثر التضخمي لتخفيض قيمة النقد.

والمخطط رقم (1) التالي بيانه يلخص لنا أثر سعر الصرف كمتغير خارجي على الأسعار الداخلية ، ويوضح لنا القنوات الأساسية التي ينتقل من خلالها ذلك الأثر إلى المستوى العام للأسعار.

مخطط رقم (1) مخطط بياني لقنوات إنتقال آثار تغير سعر الصرف في الأسعار الداخلية

(1)



المصدر: مخطط تم إعداده من قبل الباحث بالاستعانة بالمخطط الوارد في: عاطف النقلي، مرجع سابق ذكره، ص 128.

إن هذا المخطط يلخص ما تم تحليله سابقا فيما يتعلق بأثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية ويوضح القنوات الأساسية التي يمكن أن ينتقل عبرها هذا الأثر .

ويمكن توضيح المخطط أعلاه كما يلي :

- 1 - ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والنهائية المستوردة.
- 2 - الضغط على أسعار بدائل الواردات.
- 3 - ارتفاع أسعار المكون الأجنبي من المواد الأولية في المنتجات المحلية.
- 4 - أثر تغير سعر الصرف على الأسعار الأجنبية والأثر الارتدادي لهذه الآثار على الأسعار المحلية.
- 5 - علاقة التأثير والتأثير بين الأسعار والأجور.
- 6 - 7 - أثر الطلب الكلي على الأسعار الداخلية بفعل تأثير سعر الصرف على الصادرات والتغيرات في السياسة النقدية والمالية وذلك من خلال زيادة ضغط الطلب على الأسعار.
- 8 - الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأسعار الداخلية على الطلب الكلي.
- 9 - أثر التغير في سعر الصرف على السلع القابلة للتصدير .

الأثر الانتقالي لتغيير سعر الصرف على الأسعار الداخلية

إن السيولة التي تتم من خلالها ترجمة التغيرات في أسعار الصرف إلى تغيرات في أسعار الواردات (مقومة بالعملة الوطنية) وفي أسعار الصادرات (مقومة بالعملة الأجنبية) يعبر عنها بالأثر الانتقالي لتصحيح سعر الصرف إلى الأسعار الداخلية، هذا الأثر الذي يعتمد على منهج المرونات أساسا، خاصة ما تعلق منها بمرونة العرض الأجنبي ومرونة الطلب الوطني يكون كبيرا بالنسبة للدول الصغرى وكاملا بالنسبة للدول النامية (على حد تعبير عاطف حسنى) إنطلاقا من خصائص هذه الأخيرة، فمن خلال ممارسة الواقع الذي نحياه، نجد أن هذه الدول سوف تواجه هذا الأثر بمرونة عالية لعرض الواردات الأجنبية لأن الظروف غالبا ما تكون مواتية لذلك ، وفي الوقت ذاته تكون مرونة الطلب الداخلي على الواردات منخفضة، وهذا يمكن أن نجد له تفسيراً واحداً على الأقل من خلال الخصائص المميزة لمثل الإقتصاديات النامية والتي تتسم بضعف أو بالأحرى عدم إمكانية إحلال منتجاتها الوطنية بتلك المستوردة من الخارج، إما لعدم مرونة جهازها الإنتاجي أو لعدم قدرتها أصلا على إنتاج تلك السلع المستوردة أو بسبب تخلف أساليب الإنتاج فيها ، وعلى ذلك فإن الأثر الانتقالي لتعديل سعر الصرف الذي تمارسه الإقتصاديات النامية سوف يكون كبيرا وبارزا للعيان على الأسعار الداخلية، فهناك الكثير من الدراسات التي أثبتت بأن الأثر الانتقالي لتغيير سعر الصرف على الأسعار الداخلية يكون كبيرا ، حيث أنه قد يصل إلى 100%⁽²²⁾ بالنسبة للدول الصغرى .

إن مدى استجابة الأسعار الداخلية للتغيرات في أسعار الصرف ، يتوقف إلى حد بعيد على ظروف كل دولة على حدى خاصة فيما يتعلق بنسبة المكون الأجنبي الداخل في الاستهلاك النهائي أو الاستثماري، وكذا بدرجة إحلال ذلك المكون في المجالين معا (استهلاك واستثمار).

وإذا انتقلنا إلى ميدان التطبيق العملي للوقوف على أثر تخفيض قيمة النقد على الأسعار الداخلية ، نجد أن الدراسات قد أوضحت بأن هذا الإجراء قد يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات سواء تعلق الأمر بالدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية أو بالدول الصناعية الكبرى⁽²³⁾. كما أن الاقتصادي " كالدورنيكولاس " قد خلص إلى أنه من الأرجح أن ينتهي التخفيض الكبير في قيمة العملة بإنتاج نفس علاقات الأسعار الأولى على حساب قدر كبير من التضخم الإضافي.⁽²⁴⁾

فالشواهد التطبيقية في الدول النامية التي قامت بتطبيق هذا الإجراء دلت على أن هناك علاقة وطيدة بين سياسة تخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار الداخلية، فالأردن مثلا عرفت إرتفاعا حادا في معدلات التضخم خلال سنوات التخفيض ، حيث بلغ معدل التضخم للسنتين 1991/1990 ما نسبته 16,1% و 8% على التوالي ، وذلك بالارتباط وتخفيض قيمة الدينار الأردني التي بلغت أقصاها سنة 1989 بمعدل 56% ، وبشكل عام كانت محصلة سياسة التخفيض المنتهجة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1993/1986 ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 65,5%.⁽²⁵⁾

وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد المصري ، فعلى حد تعبير " رمزي زكي " أن الحقيقة التي لا يستطيع أحد أن ينازع في صحتها ، هو أن صورة التضخم بمصر خلال الفترة 1981/1978 وهي فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر قد ساءت كثيرا عما كانت عليه خلال سنوات 1977/1973⁽²⁶⁾، وقد كان لتخفيض قيمة الجنيه المصري آنذاك أثر واضح في ظاهرة ارتفاع الأسعار في مصر خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تشير تجارب التخفيض في مصر، السودان، تونس، والصومال أن تلك النتائج السالفة الذكر تحققت فيها بالكامل ، وإن كانت بدرجات متفاوتة بين هذه البلدان ، ومن ثم فالتخفيض في جميع هذه الدول غدا أحد العناصر الأساسية والقوية للتضخم المحلي.

وفي نفس الاتجاه أشار الدكتور " صفوت عوض عبدالسلام " إلى أن الإجراءات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي ، وقامت بتطبيقها مصر لاسيما في

مجال التخفيضات المستمرة في قيمة الجنيه المصري ، ترتب عليها زيادة في حدة التضخم السائد في مصر، وليس فقط الإبقاء على الظاهرة كما هي عليه ، وأن جميع الأرقام القياسية للأسعار قد ارتفعت⁽²⁷⁾.

كما أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري بات من العوامل المساهمة في رفع المستوى العام للأسعار، خلال الفترة التي عرف فيها الدينار الجزائري تخفيضا غير مسبوق في قيمته ، و هي فترة تطبيق برنامج التكيف الهيكلي و ماسبقها من تغييرات في سعر صرف الدينار أنظر الجدول رقم (3) حيث نلاحظ الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم بالارتباط دائما و معدلات التخفيض في قيمة الدينار خاصة منذ سنة 1995، فمعدل التغير السنوي في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك خلال الفترة (88-96) في تزايد مستمر، و هي الفترة ذاتها التي عرفت تخفيضات هامة في قيمة الدينار الجزائري. فإذا ما أخذنا سنة 1994 على سبيل المثال باعتبارها السنة التي شهدت أعلى معدل تخفيض في قيمة الدينار، نجد أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك خلال تلك السنة عرف تغيرا بنسبة 29 % ، و هي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسب التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لسنة 1989 مثلا و المقدرة 9.3 %، كما أنه إذا ما اعتمدنا سنة 1997 باعتبارها السنة التي سجلت أدنى معدل تخفيض في قيمة الدينار مقارنة بتلك المسجلة في السنوات الخالية، والذي قدر بـ 3.34 %، نجد أن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تراجع إلى 5.7 % بالنسبة لنفس السنة.

إن أثر التغير في سعر الصرف يبدو مباشرا على الأسعار المحلية من خلال الضغوط التي يحدثها على التكلفة، وهذا ما أكدته بحث متعلق بزمبابوي وغانا كما أكدته دراسات عديدة أجريت في إفريقيا وفي كثير من بلدان العالم ، ومن الأرجح أن يكون الأثر المباشر للتغيرات في سعر الصرف أثرا كبيرا على التضخم حتى ولو كانت الواردات تمثل نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁸⁾. ولعل ذلك يرجع في الأساس إلى أهمية الواردات الرئيسية في العملية الإنتاجية في البلاد النامية وإلى عدم قدرتها على إحلال تلك الواردات.

على اعتبار أن تأثير تغيرات أسعار الصرف يكون ضئيلا على الأسعار المحلية في حالة واحدة، فقط وهي توفر الإمكانية لإحلال الواردات بشكل عام، كما ويمكن أن تتوقف تلك الآثار - على الأسعار المحلية - على السياسات المالية والنقدية التي عادة ما تكون مرافقة لسياسة التخفيض ضمن برامج التكيف المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي في البلاد النامية، ولكن هذا لا يمنع من حدوث ارتفاع مضطرد للأسعار خاصة في الأجل القصيرة.

عموما إن تخفيض قيمة النقد يرتبط دوما ببعض التضخم الإضافي في البلدان النامية⁽²⁹⁾ التي قامت بتطبيقه ، ويبدو ذلك جليا في حالة البلاد العربية التي حكمت بتطبيق سياسة تخفيض قيمة عملاتها (المغرب، تونس، مصر، السودان، الأردن) في فترات مختلفة، أنظر الجدول رقم (4) الذي يبين بأن هناك علاقة ارتباط بين التغيرات في سعر صرف عملات هذه الدول ومعدل التغير في أسعار الاستهلاك لهذه الدول ، وتختلف حدة ذلك من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة ، ويبدو ذلك جليا في حالة الاقتصاد السوداني، كما أن العامل المشترك فيما بين تلك الدول ، هو أن الأسعار عرفت ارتفاعا مضطربا وبشكل خاص في السنوات الأولى التي تلت عملية تخفيض قيمة النقد.

الجدول رقم (4) علاقة سعر الصرف بالأسعار الداخلية في بعض البلاد العربية 1987 - 1997

الوحدة: العملة المحلية مقابل الدولار %

بيان السنوات											تونس	
97	96	95	94	93	92	91	90	89	88	87	سعر الصرف	
1.14	0.99	0.95	0.99	1.04	0.95	0.86	0.83	0.90	0.89	0.77	التغير في الأسعار المحلية %	
3.6	3.7	6.3	4.8	3.9	5.7	8.2	6.5	7.8	6.2	7.2	سعر الصرف	مصر
3.38	3.38	3.39	3.39	3.37	3.33	3.33	2.00	1.10	0.7	0.7	الأسعار المحلية %	
0.7	7.2	9.3	9.0	11.1	13.6	19.8	16.8	21.2	17.5	19.5	سعر الصرف	السودان
1722	1449	526	400	217	135	14.9	4.5	4.5	4.5	4.5	الأسعار المحلية %	
316	111	69.5	99.3	101	117	123	65.3	66.5	53.2	29.5	سعر الصرف	الأردن
0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.69	0.67	0.66	0.64	0.47	0.32	الأسعار المحلية %	
3.0	6.5	2.3	3.6	4.7	4.0	8.2	16.1	25.7	6.7	0.2-		

المصدر: مؤشرات اقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي، (97/78) عدد 15

سنة 1998.

و عليه فإن تغير سعر الصرف لا يخلو من آثار بالغة على الأسعار المحلية في البلاد المسبوقة اقتصاديا، كما أن اتجاه الدول النامية إلى تطبيق نظام الصرف العائم بما يحمل في طياته من تقلبات في أسعار الصرف يمكن أن تكون حادة وفي غير صالح البلاد النامية، من شأنه أن يحدث حلقات مفرغة من انخفاض قيمة العملة والتضخم. لذلك فقد استخدمت سياسة سعر الصرف كأداة لمكافحة التضخم ، و لعل

أحدث تجربة في هذا الشأن تلك التي انتهجتها المكسيك.

- سياسة سعر الصرف ومكافحة التضخم (التجربة المكسيكية):

لقد واجه الاقتصاد المكسيكي خلال الفترة الواقعة بين سنتي 1988 و 2002 قفرتين تضخيميتين أتبع كل منهما عملية لمكافحة التضخم؛ حيث وقعت الحالة الأولى لامتصاص الضغط التضخمي بين عامي 1989/1994. و هي الفترة التي عرفت تثبيت تدريجي لسعر صرف العملة المكسيكية (تحرك ضمن نطاق)، أما الحالة الأخرى بدأت في عام 1996 في ظل نظام سعر الصرف العائم، و كلا من الحالتين سجلتا نجاحا باهرا في مجال مكافحة التضخم في تلك المرحلة؛ حيث أدت حالة مكافحة التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف في الفترة بين عام 1989 و عام 1994 إلى انخفاض التضخم بسرعة كبيرة، فقد هبط من ذروته وهي 180% في شهر فيفري 1988 إلى 20% عام 1989، ثم انخفض إلى مادون العشرة بحلول عام 1993.

في سنة 1995 ارتفع معدل التضخم إلى 52% و قد كان ذلك مرافقا للتغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل البيسو المكسيكي بنسبة 121% في نفس السنة، (وهو ما يؤكد علاقة التأثير بين التغير في سعر الصرف والأسعار المحلية) و رغم أن المكسيك تنتهج نظام التعويم إلا أنها تمكنت من التحكم في معدل التضخم الذي انخفض إلى مادون العشرة بحلول عام 2000، و كل ذلك بفعل سياسة مكافحة التضخم باعتماد استهداف نسبة للتضخم في إطار زمني محدد. (7ص ص132-135).³⁰

خلاصة و نتائج

خلاصة ما تقدم بحثه؛ تمارس التغيرات في أسعار صرف العملات أثارا بالغة على الأسعار المحلية في مختلف الأنظمة و الترتيبات المتعلقة بسعر الصرف، و سواء كانت تلك التغيرات إرادية بفعل تدخل السلطات النقدية (الترتيبات الإدارية) أو لا إرادية بفعل تقلبات أسعار الصرف في السوق، و كلما كانت أسعار العملات قريبة من الواقع و متمتعة بنوع من الاستقرار كلما قلت الآثار الانتقالية إلى الأسعار المحلية. و بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- كانت معدلات التضخم الأدنى في ظل ترتيبات الصرف الثابتة.

- أن ترتيبات الربط الجامدة غير كفيلة بعلاج مشكلة التضخم.

- أن نظام التعويم عادة ما يقترن بارتفاع معدلات التضخم خاصة في البلدان النامية و التي تمر بمرحلة انتقال.

- يعتبر تضخم الأسعار من بين المعايير المعتمدة في اختيار المثبت الأمثل لسعر صرف العملة.

- أن الترتيبات الوسيطة (الواقعة بين الربط الجامد و التعويم الحر) هي المناسبة للبلدان الناشئة التي ليس لها الخبرة الكافية لكي تأخذ بالتعويم.

- أنه كلما ازدادت نسبة السلع القابلة لمتاجرة دوليا (للاستيراد وللتصدير) إلى الاستهلاك المحلي ، زاد أثر تغير سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي، و كلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير القابلة للمتاجرة زاد ذلك من اختلال الأسعار داخل الدولة.

- إن تركيز صندوق النقد الدولي على تغيير سعر الصرف ينبثق أساسا من التأثيرات التي يحدثها على كل من الطلب الكلي أي على الكميات من خلال الأسعار ،وكذا على العرض الكلي من خلال الأسعار النسبية و ما يلزمها من إعادة تخصيص للموارد.

- أن تأكيد صندوق النقد الدولي على سياسية التخفيض بالبلاد النامية، ليس لغرض تحسين قدرة هذه البلدان على المنافسة الخارجية، لأن التوازن الخارجي غير حساس في المدى القصير للتغيرات في سعر الصرف،و إنما لاستكمال تدابير الميزانية لضغط الطلب و الاستهلاك الداخليين من الآثار التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الأسعار الداخلية.

- أن سياسة سعر الصرف تعتبر من قبيل السياسة السعرية .

- تلازم تخفيض قيمة العملة مع زيادة معدلات التضخم في السنوات الأولى من الإصلاح الاقتصادي .

- إن استجابة الأسعار الداخلية للتغيرات في سعر الصرف يتوقف على ظروف كل دولة فيما يتعلق بمدى مساهمة المكون الأجنبي في ناتجها الداخلي و مدى قدرتها على إحلال وارداتها و عليه ينبغي على الدول النامية أن تعمل جاهدة على إضفاء الصبغة الموضوعية على قيم عملاتها و ذلك بإعطائها أسعارا تعكس قيمها الحقيقية بعيدا عن المبالغة لكي تحافظ على معدل تغير أسعار صرف عملاتها في حدودها الدنيا.

الملحق

الجدول رقم (3) تطور صورة التضخم وعلاقته بتخفيض قيمة الدينار الجزائري.
الفترة (88 - 99)

الوحدة: %، مليار دج.

بيان	السنة	88	89	90	91	92	93
معدل التخفيض في قيمة دج		-	22.26	40.6	43.81	3.22	5.64
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1)		78.4	88.7	100	125.9	165.5	199.8
معدل التغير السنوي في (1)		5.8	9.3	16.7	25.9	31.7	20.5

المصدر : جدول من إعداد الباحث بالإستعانة بـمصادر في :

بيان	السنة	94	95	96	97	98	99
معدل التخفيض في قيمة دج		47.46	17.27	7.505	3.347	3.62	9.03
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1)		257.8	334.6	397.2	419.8	-	-
معدل التغير السنوي في (1)		29	29.8	18.7	5.7	-	-

- صندوق النقد العربي : مؤشرات إقتصادية للدول العربية أعداد: 15 سنة 1998 ، عدد 17 سنة 2000 ، عدد 20 سنة 2000

- (¹) عبد المنعم علي راض ، أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، مجموعة محاضرات ، العغام الدراسي 72- 73 ماي 1973 ، ص : 1
- (²) فؤاد سلطان ، أسعار الصرف و التوازن الخارجي ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، مجموعة محاضرات ، ماي 1973 ، ص : 1
- (³) علي توفيق الصادق ، سياسات و إدارة أسعار الصرف : القضايا ، الخيارات و المضامين ، مرجع سابق ، ص 15:
- (⁴) للتفصيل راجع نفس المرجع ، ص ص 17-23
- (⁵) ناصر السعدي ، خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي و دروس للبلدان العربية ، في كتاب نظم و سياسات الصرف العربية ، صندوق النقد العربي ، تحرير علي توفيق الصادق و آخرون ، أبو ظبي 2003 ، ص 63
- (⁶) مايكل بورديو ، المنظور التاريخي لاختيار نظم الصرف ، ندوة نظم سياسات سعر الصرف ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي 2003
- (⁷) الفريو كوفاس و أليخندرو ورنر ، تجربة الميكسيك مع نظام سعر الصرف المرن ، ندوة نظم و سياسات سعر الصرف ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي 2003 .
- (⁸) للتفصيل راجع : حيدر هاشم ، التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات ، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1985 ، ص ص 116-117
- (⁹) حيدر هاشم نفس المرجع السابق ، ص 119
- (¹⁰) و هو التعريف الذي نأخذ به طيلة البحث و ذلك انسجاما مع التعريف المتعلق بمفهوم سعر الصرف الذي أشرنا إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل ، حتى يصبح مفهوم تخفيض قيمة النقد مرادفا لتخفيض سعر الصرف ، و نكون بهذا الشكل قد أخذنا بالطريقة المؤكدة لسعر الصرف و هذا ما تفعله بريطانيا .
- (¹¹) محمد عبد العزيز عجمية ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة ، بيروت 1981 ، ص 342 .
- (¹²) محمد عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية ، 1978 ، ص 108
- (¹³) (للتفصيل أكثر راجع : عاطف حسن النقلي ، تعويم أسعار الصرف في ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، 1983 ، ص ص 131- 133
- (¹⁴) WALTER ELTIS : DO FLEXIBLE EXCHANGE RATES WORK IN PRACTICE ? INTERNATIONAL CURRENCY REVIEW , VOL 6 N°3 , MAY, JUNE 1974 , PP 29-32
- (¹⁵) عبد المنعم سيد علي ، إمكانيات التعاون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1986 ، ص 135
- (¹⁶) حمدي عبد العظيم ، سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة ، القاهرة ، 1987 ، ص 135
- (¹⁷) نفس المرجع ، ص 122 .
- (¹⁸) R . ARTUS AND ANDREW, D. CROCKETT : FLOATING EXCHANGE RATES, SOME POLICY ISSUES. FINANCES DEVELOPMENT , MARSH 1979 , P 29
- (¹⁹) أنظر في هذا الصدد :
- إبراهيم محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ص 53-55
 - كتابات رمزي زكي بشكل عام
- (²⁰) للتفصيل راجع : عاطف حسن النقلي ، مرجع سابق ، ص ص 101-118
- (²¹) نفس المرجع ، ص 111
- لأنها تتحدد في الأسواق العالمية و نتيجة لزيادة الطلب و احتدام المنافسة تتجه الأسعار نحو الإرتفاع .
- (²²) عاطف حسن النقلي ، نفس المرجع ، ص 143

- ⁽²³⁾ حمدي عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 124
- ⁽²⁴⁾ رمزي زكي ، أعباء الديون و آثارها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 132
- ⁽²⁵⁾ عادل محمد العلي : ماجستير ، ص 71
- ⁽²⁶⁾ للمزيد راجع ، رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مرجع سبق ذكره
- ⁽²⁷⁾ صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 182-183
- ⁽²⁸⁾ أجاي شيبير ، معالجة التضخم أثناء تنفيذ الإصلاحات في إفريقيا ، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 28 ، العدد 01 ، مارس 1991 ، ص 28
- ⁽²⁹⁾ كريم أنور النشاشيبي ، تخفيض سعر العملة في البلدان النامية ، الإختيارات الصعبة ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 02 ، مارس 1983 ، ص 15
- ⁽³⁰⁾ عبد الحق بوعتروس ، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية ، رسالة دكتوراه دولة ، كلية الاقتصاد ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2002